رأسمالها يبلغ 318 مليون دينار وتعد أولى شركات خطة التنمية

الفهد أعلن طرح مستشفيات الضمان الصحي: الكويت تكتتب بـ 50٪ نيابة عن المواطنين و26٪ مزايدة و24 حصة «الاستثمار»

حنان عبد المعبود

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتنمية الشيخ احمد الفهد أمس عن طرح مستشفيات الضمان الصحي والتي تعد أولى شركات خطة التنمية لتحقيق منظومة صحية متكاملة تقدم خدمات الضمان الصحي والخدمات العلاجية في الكويت بمشاركة القطاع الخاص وتطوير شروط مرجعية للشريك الاستراتيجي فضلا عن إدارة عملية التقييم. وأشار إلى ان شركة مستشفيات الضمان الصحي هي باكورة خطة التنمية وهي اكبر إصدار عام في تاريخ الكويت حيث يبلغ رأسمال الشركة 318 مليون دينار.

وأضاف الفهد في كلمته الافتتاحية بالمؤتمر الصحافي الذي عقد أمس الأول للإعلان عن تقديم العرض التفصيلي لشركة مستشفيات الضمان الصحي: هذه أولى شركات خطة التنمية التي تأتي ضمن 5 شركات تطرحها الحكومة للقطاع الخاص وتسعى للتخلص بواسطتها جزئيا من الخدمات التي تقدمها على ان تعمل على تقديم هذه الخدمات بصورة جيدة، مشيرا إلى ان الشركة هي احد المشاريع الحيوية التي سيتم من خلالها إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تقديم الخدمات، متوقعا تقديمه خدمات أفضل من تلك التي تقدمها الحكومة في الوقت الحالي.

وقال ان خطة رؤية الكويت 2035 تتكلم عن 4 عناصر أساسية بعضها تشريعي وبعضها خاص بالبنية التحتية وتطويرها والتنمية البشرية والمجتمعية وإطلاق الشركات الكبرى، مشيرا إلى ان هذه الرؤية تسمح للقطاع الخاص بأن يكون احد أعمدة الاقتصاد الكويتي، موضحا ان طرح هذه المشاريع للقطاع الخاص سيعمل على إيجاد بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات العالمية في الوقت نفسه.

وفيما يخص شركة مستشفيات الضمان الصحي أكد الفهد انها تعد كبرى الشركات الصحية في منطقة الشرق الأوسط التي تعنى بتقديم الرعاية الصحية للوافدين لحين إيجاد البنية التحتية اللازمة لعمل نظام تأميني شامل يضم المقيمين والوافدين، مشيرا إلى ان الحكومة وافقت مؤخرا على الاكتتاب بدلا عن المواطنين في هذه الشركة بنسبة 50٪ ومن ثم توزيعها على المواطنين بالمجان، وسيتم طرح 26٪ من هذه الشركة لمزايدة بين الشركات الكويتية و24٪ حصة الهيئة العامة للاستثمار متوقعا ان يصل عائد هذه الاستثمارات الى 16٪ على الأقل.

وفي رده على سؤال حول ما إذا كانت هذه الفكرة قد تقدمت بها إحدى الجهات من قبل ومن ثم تم استغلالها في المشروع من قبل الدولة وما إذا كان قد تم تقديم إنذار قضائي من الشركة حول الموضوع قال الفهد انه جاءنا إنذار من قبل المحكمة لرفع دعوى تم تقدم مستندات بها حول هذا الموضوع، مشيرا إلى أن هذه الإجابة موجودة لدى وزارة الصحة، ومبينا أنه أحد المستدعين في هذا الموضوع كما أن «الصحة» لديها المستندات حول هذا الموضوع وهي الأقدر على الإجابة عنه.

وفي سياق آخر كشف الفهد عن قيام هيئة الاستثمار بإعداد ورقة عمل لمواجهة الانخفاضات المتتالية لسوق الأوراق المالية التي تم عرضها على بنك الكويت المركزي الذي أضاف اليها ملاحظاته، مؤكدا ان هذه الورقة رهن العرض على مجلس الوزراء في اجتماعه المقبل الذي سيخصص جزء منه لبحث الآليات المناسبة التي تعمل على انعاش الاقتصاد بصفة عامة والسوق بصفة خاصة.

من جانبه أكد وزير الصحة د.هلال الساير ان شركات التأمين ستعمل على توفير بنية تحتية خاصة بمستشفيات الضمان الصحي وتشمل 15 مركزا صحيا، مشيرا إلى ان الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المعنية بتحديد الوقت اللازم للانتهاء منها، بينما تمثل وزارة الصحة الجهة الرقابية على الشركات.

وقال: يعكف عدد كبير من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا على اتخاذ خطوات جادة نحو تطوير أنظمتها الصحية في ظل الاتجاه العالمي نحو توحيد المقاييس والمعايير الصحية وعلى غرار معظم الدول الأوروبية.

وأضاف: يعتبر التحول من سياسة الإنعاش الى سياسة اقتصاد السوق القاسم المشترك بين البلدان الأوروبية والشرق أوسطية فإن الدافع الرئيسي في تطوير الأنظمة الصحية في دول الشرق الأوسط عموما ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا، هو الارتفاع المطرد في تكلفة الخدمات الصحية والاستشفائية في ظل التطور الديموغرافي والسكاني وكذا التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده سوق الخدمات الطبية.

خلال العقود الخمسة الماضية قامت الكويت بجهود جبارة لبناء نظام صحي متكامل يؤمن الخدمات الطبية لمواطنيها ووافديها على السواء مما انعكس إيجابا على معظم المؤشرات الصحية في الدولة بحيث جعلها تقف في مصاف الدول المتقدمة وبالأخص من حيث المؤشرات الصحية الحيوية.

وزاد: في القرن الحالي تواجه الكويت تحديات جدية وكبيرة في آن واحد وتتمثل في الحاجة الملحة لتطوير النظم الادارية والمالية والمعلوماتية الخاصة بنظامها الصحي بهدف تفعيل هذه الاستثمارات والمحافظة على المكاسب الصحية التي تم تحقيقها، ففي ظل التطور الهائل للنظم الادارية والمالية والمعلوماتية عموما والاتجاه الرئيسي نحو تفعيل الاستثمار الاجتماعي «الصحة والتعليم»، تبين ان الخدمات الصحية في الكويت بحاجة الى نقلة إدارية توعوية تتمثل في اعتماد المقاييس العالمية للإدارة والجودة والاقتصاد الصحي.

وهنا تجدر الإشارة الى ان البنية الادارية والمعلوماتية للأنظمة الصحية عالميا قد شهدت تطورا مذهلا خلال العقدين المنصرمين، فنظم الاقتصاد الصحي تطورت بشكل ملحوظ، ما أدى الى تغيير كبير في المعايير التي كانت تربط مقدم الخدمات الطبية بمن يتلقاها وقد أدى هذا التطور بعدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي للقيام بمراجعة تامة للقطاع الصحي وإصلاحات واسعة في نظم تقديم الخدمات وإدارتها وتنظيمها وتمويلها. اما في الكويت فتحديات تطوير البنى الادارية الأساسية تأخذ منحنى أكثر جدية عنه في دول الاتحاد الأوروبي عند إضافة عنصر النمو والتحول الديموغرافي، يرافقه تنامي القطاع الخاص مع اعتماد الدولة أيديولوجية مشاركة القطاع الخاص لتطوير النظام الاقتصادي ككل لذا أصبحت الحاجة لتطوير القدرات التنظيمية وما يرافقها من مواد تشريعية ضرورة قصوى، حيث تنامى القطاع الخاص دون إيجاد آلية تشريعية لمراقبته وضغطه يشكل ثغرة كبيرة في أي نظام اقتصادي، من هذا المنطلق عكفت وزارة الصحة على وضع خطة تطويرية وإصلاحية متكاملة تغطي الجوانب التنظيمية والادارية والتشريعية والمعلوماتية للوزارة بهدف تفعيل البنى الأساسية الضخمة التي تمتلكها الدولة بشكل عام ووزارة الصحة بشكل خاص على ان يتم إنشاء الهيئة العامة للصحة كجهة رقابية وإشرافية على مجمل أعمال القطاع الصحي داخل الدولة بشقيه العام والخاص، وتوسعة السعة السريرية لمستشفيات وزارة الصحة باعتماد المعايير العالمية لتصميم وإنشاء وتجهيز المستشفيات، وذلك من خلال برنامج الوزارة الطموح لإنشاء 9 أبراج إضافية بسعة 4000 سرير وأكثر من 100 غرفة عمليات بحلول عام 2015، والتعاقد مع منشآت صحية عالمية بهدف توأمتها مع مستشفيات الكويت، وذلك للاستفادة من تجارب هذه المستشفيات الرائدة من النواحي الإكلينيكية والادارية وتقليص أعداد المبتعثين للعلاج في الخارج، وكذلك مشروع اليوم والذي يتضمن شركة مستشفيات الضمان الصحي الذي يحوي إنشاء منظومة صحية متكاملة تقدم الضمان الصحي والخدمات العلاجية الأساسية في إطار الالتزام الاجتماعي الذي تتبناه الدولة تجاه المقيمين في تقديم الخدمات الصحية كما نص عليها القانون رقم 1 لسنة 1999.

وبهدف تفعيل الفرصة الاستثمارية المتاحة من خلال هذه الشركة قامت الكويت من خلال وزارة الصحة بمنح الشركة الكثير من الحوافز منها وضع تعريف واضح للمنظومة الصحية وتخصيص 3 قطع ارض تبلغ مساحتها الكلية 140 ألف كيلو متر مربع كما تتوقف الوزارة عن بيع وثائق الضمان الصحي للوافدين وموافقة الوزارة على التعاقد مع الشركة لتقديم خدمات الرعاية الثالثة نظير نسبة رمزية من سعر الوثيقة، واختتم متعهدا بتسهيل الاجراءات التشغيلية للشركة ومؤكدا على تصميم الوزارة على ان تقوم الشركة بتطوير وتشغيل المنظومة الصحية بما يتماشى وأرفع المعايير العالمية لإنشاء وتشغيل المستشفيات. فيما قال وزير المالية مصطفى الشمالي في كلمته خلال اللقاء «سنسعى الى ان يكون للقطاع الخاص دور كبير للمشاركة في التنمية وننتظر ان يكون لها دور اكبر في الفترة المقبلة»، واضاف: هذه الشركة من أوائل شركات خطة التنمية التي تهدف لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية وصحية، لافتا الى انه بعد الأزمة المالية العالمية ارتأت الدولة ان تكون أدواتها لدعم الاقتصاد بتقديم فرص استثمارية جديدة وخلق عوامل لنجاح وتوفير المشروعات الكبرى وتوفير الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات فضلا عن قيام الدولة بالمساهمة بحصة في هذه الشركات، مؤكدا ان الشركة تعد اكبر طرح عام في الكويت ومنتظر ان يكون الاكبر في الشرق الأوسط من حيث عدد الأسرة والأطباء، متوقعا ان تشمل 1600 سرير ويكون من ضمن كوادرها أكثر من 660 طبيبا.

الشيخ أحمد الفهد متوسطا د.هلال الساير ومصطفى الشمالي خلال المؤتمر الصحافي

خلال المؤتمر السنوي الثامن لحركة التوافق بعنوان "التنمية والمسار الإستراتيجي المبادر للدولة"

سامي الفرج: يجب نقل المناطق السكنية إلى الخيران والمطلاع

المتحدثون في مؤتمر التوافق السنوي الثامن لحركة التوافق

اسامة ابو السعود

عقدت حركة التوافق الوطني الاسلامية مؤتمر التوافق السنوي الثامن والذي يحمل هذا العام عنوان «التنمية والمسار الاستراتيجي المبادر للدولة» مساء امس الاول.

وتحدث في بداية المؤتمر مستشار المؤسسة العام للتأمينات الاجتماعية د.عبدالله اكبر حيث قال «يتسم هذا العصر بكثرة تعقيداته وكثرة العوامل المؤثرة على مختلف نشاطاته وهذا يحتم علينا ان نأخذ بعين الاعتبار موضوع التنمية والتي تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع، وبالتالي فهي عملية ثورية حضارية شاملة ترتبط بخلق اوضاع جديدة ومتطورة، وبالتساوي دونما ان يكون هناك تركيز على جانب دون الآخر، ومن اهم الادوات المستخدمة في عملية مسار التنمية الاستراتيجي هو التخطيط الاستراتيجي كمخرج لهذه التعقيدات وطريقة علمية تحقق لنا الكثير من الفوائد وتجنبنا الكثير من المشكلات».

والقى بعده وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الادارية الاسبق علي الموسى كلمته بعنوان «نماذج وتجارب من التاريخ» مشيرا الى ان هناك العديد من الدول عبر التاريخ امتدت لتصبح امبراطوريات وكونت حضارات انتشرت وسادت ثم بادت وتداولت الشعوب الهيمنة من اقصى شرق آسيا حتى اقصى غرب اوروبا فضلا عن افريقيا فيما يسمى بالعالم القديم، وكذلك في دول وممالك شعوب الاميركتين او «العالم الجديد».

واضاف لم ينشأ اي من ذلك صدفة او بشكل عفوي او تلقائي بل كان نتيجة لاستراتيجية مبادرة من قبل الجماعة التي شكلت الدولة. ولعل من العوامل المشتركة في اندثار تلك الدول والحضارات هو فقدانها للبصيرة التي توفرها الاستراتيجية فتسير على غير هدى والانكفاء حتى الزوال لفقدان روح المبادرة وتلك الايام نداولها بين الناس.

وختم وزير التخطيط الاسبق علي موسى الموسى كلمته في المؤتمر الثانوي الثامن قائلا: اذا كانت هناك رغبة في احتذاء أي من تجارب العالم فلابد من ان تكون استراتيجية التنمية واضحة المعاني والاهداف متكاملة يسند بعضها الاخر واولها ان تستهدف صناعة الثروة وليس الاكتفاء باستهلاكها وان تكون تنمية متكاملة وشاملة ترعاها الدولة بمبادرات مستمرة تكفل استمرارية الانجاز وتصويب المسار اذا انحرف وتزيل المعوقات ان نشأت.

ومن جهته عرض امين عام حركة التوافق الوطني الاسلامية رئيس مكتب الدراسات الاستراتيجية زهير المحميد ورقة عمل بعنوان المسار الاستراتيجي المبادر.

وختم المحميد ورقته بالتوصيات الآتية:

اولا: رسم المسار الاستراتيجي للدولة بكوادر وطنية متخصصة وذلك من خلال مجلس الامن الوطني وجهازه التنفيذي (جهاز الامن الوطني) الموكل له اعباء التخطيط والدراسات والبحوث الاستراتيجية مع اعادة هيكلة مختلف اجهزة التخطيط الرسمية التابعة للدولة تحت مظلة جهاز الامن الوطني ونظارته ليتحقق الغرض الارشد من عملية المسار الاستراتيجي للأمن الوطني.

ثانيا: استدامة صناعة القرار الراشد من قبل صناع القرار، من خلال التفاعل الايجابي مع صناع الرأي، وذلك بالاستفادة من مشاركة مختلف اوعية التفكير التخصصية من قبل جهاز الامن الوطني كالجامعات والمعاهد ومراكز الدراسات Think Tanks وكذلك هيئات المجتمع المدني الوطني، ليكون التخطيط تفاعليا، ولضمان ملكية القرار الاستراتيجي لدى صناع الرأي اضافة لصناع القرار، مما يمهد الطريق لحسن تطبيق مراحل المسار الاستراتيجي للدولة وبأقل ما يمكن من اعمال مقاومة التغيير أثناء ذلك المسار.

ثالثا: الاستعانة بمراكز الاستشارات الدولية لنقل المعرفة بأكملها وليس نواتجها للمحافظة على الاستقلالية وسيادة القرار.

رابعا: الاخذ بالاعتبار الملفات الساخنة ذات الطابع الدولي والاقليمي والثنائي عند صياغة المسار الاستراتيجي للامن الوطني بلحاظ المسارات الاستراتيجية المنافسة، ومن ثم التوجه بعد ذلك لرسم خطط التنمية.

خامسا: ايلاء اهمية خاصة لدوافع المسارات الاستراتيجية عند اعداد الخطة الاستراتيجية للكويت مع تحديد كيفية الاستعداد لها واستثمارها لصالح استراتيجية الامن الوطني وهي:

أ ـ محورية الاقتصاد (اقتصاد المعرفة knowledge Based Economy) كدافع اساس لاستدامة القوة والنفوذ.

ب ـ تحول العالم من القطبية الاحادية الى القطبية المتعددة.

ج ـ التخلص من الاعتماد على النفط كمورد أساسي.

د ـ ضمان أمن الفضاء الالكتروني.

هـ ـ التصدي للإرهاب.

و ـ التصدي للجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

ز ـ المحافظة على البيئة ومواجهة الكوارث البيئية.

سادسا: تطوير هيكليات الدولة بما يتلائم مع المسار الاستراتيجي، وكذلك النظم الحاكمة للأعمال، وآليات التقييم والتقويم، اضافة لتحديد مصادر التمويل والتدفقات المالية لضمان تنفيذ المستهدفات.

ومن جانبه، قال رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية د.سامي الفرج ان الكويت ليست دولة آمنة على ذاتها وتستطيع ان تحقق التنمية بعيدا عن محيطها، مشيرا الى ان قدرتنا لا تتناسب مع حجم ثرواتنا وحجم الدولة وعدد سكانها.

ولفت الى ان توني بلير ليس له علاقة بالرؤية الاستراتيجية في الكويت وكلها مجرد أوراق تجميعية لما قاله خبراء كويتيون في مختلف التخصصات وضمها لتكون رؤية 2035.

ودعا د.الفرج الى ضرورة بناء مدن سكنية جديدة، مشيدا بتجربة مدينة الخيران ومدينة المطلاع مطالبا بضرورة نقل المناطق السكنية والتجمعات السكنية الى الخيران والمطلاع وتحويل الكويت الى مركز يربط بين دول المنطقة من النيل الى بحر قزوين.

وأشار الى ان الهدف الاستراتيجي من عملية التنمية هو توزيع الثروة البالغ قدرها 132 مليار دينار عبر مشاريع تنموية توزع أسهما على الشعب الكويتي، مشددا على انه لا يريد ان تكون هناك انفجارات او مظاهرات على اساس طبقي او عرقي او طائفي في الكويت. ولفت الى ان 15 من أبناء الأسرة الحاكمة وجمع من المفكرين الاستراتيجيين والباحثين وضعوا رؤية عن مستقبل الكويت وذلك منذ عام 1998 وعلى مدى عامين حتى عام 2000 حتى لا تكون الكويت هي ذات الدولة التي احتلت في عام 1990. وتحدث د.الفرج عن الأطماع التاريخية في الكويت في القرن الـ 20 بسبب النفط بكميات هائلة والذي لا يتناسب مع حجم الدولة. وشدد د.الفرج على انه لابد من كويت جديدة وبيئة تنموية تراعي المصالح الاستراتيجية للكويت مع دول المنطقة من ايران والعراق وغيرها، داعيا الى ضرورة ان نبني اقتصادا غير تقليدي مثل الاقتصاد التكنولوجي او المعرفي.

خلال حفل وضع حجر الأساس

الدعيج: مستشفى الأحمدي سيكون نقلة نوعية حضارية

عبدالهادي العجمي

أكد محافظ الاحمدي الشيخ د.ابراهيم الدعيج ان مستشفى الاحمدي المزمع انشاؤه سيشكل نقلة حضارية وسيكون نقطة اشعاع كبيرة في المنطقة، جاء ذلك خلال تصريح له على هامش حفل وضع حجر الاساس لمشروع مستشفى الاحمدي الجديد والذي كان تحت رعايته وحضوره.

وقال الدعيج: استكمالا لاحتفالاتنا الكبيرة بالذكرى الـ 50 للاستقلال ومرور 20 عاما على التحرير و5 اعوام على تولي صاحب السمو الامير مقاليد الحكم، نحتفل بوضع حجر الاساس لمستشفى يخدم جميع العاملين في القطاع النفطي، وتابع الدعيج: تبقى الاحمدي مركزا للخير والثروة والنماء للكويت منذ ان استخرج النفط وصدرت اول شحنة ومنذ ان بنيت هذه المدينة لتستوعب الجهاز العامل لشركة نفط الكويت في ذلك الوقت.

واشار الدعيج الى ان هذا المشروع الذي سيكون تحت اشراف شركة نفط الكويت فنيا واداريا يشكل نقلة حضارية وفنية وجمالية والاهم نقلة صحية وتوعوية بحيث يكون هذا المستشفى بحجم 300 سرير ومجهز بأحدث الاجهزة الطبية.

وزاد: نتمنى ان ينفذ بالطريقة التي اعلن عنها وهذا المشروع ليست له علاقة بمشاريع وزارة الصحة التي لها مشاريع تسير بخطها على الجانب الآخر، وختم الدعيج: نحن نتفاءل بطاقة الكويت من الثروة المعدنية والتي وهبها الله لتشع بخيرها على بناء ورضاء وطننا واشقائنا في العالم العربي والاسلامي.

هذا وألقى رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة نفط الكويت سامي الرشيد كلمة في بداية الحفل قال فيها: نحتفل اليوم (امس) بوضع حجر الاساس لمشروع مستشفى الاحمدي الجديد والمباني السكنية والخدمية الملحقة به وهو المشروع الذي تتطلع من خلاله شركة نفط الكويت الى تحقيق نقلة في الخدمات الصحية التي تقدمها الشركة لموظفيها وافراد اسرهم بشكل خاص ولموظفي القطاع النفطي بشكل عام.

واشار الرشيد الى انه تم الاتفاق مع شركة سيد حميد بهبهاني واولاده على تنفيذ المشروع وفق اشتراطات دقيقة ومتطورة على ان ينتهي العمل به بموجب العقد في الخامس من يونيو 2014 فيما تبلغ القيمة الاجمالية للعقد 86 مليونا و400 الف دينار، واضاف الرشيد: لقد اولت الشركة اهتماما خاصا بهذا المشروع فأوكلت مهمة اعمال التصميم لشركة «لانجدون ويلسون العالمية» المستشار العالمي المتخصص في تصميم المستشفيات وبالتعاون مع «مستشارو الخليج» فيما تقوم شركة وربي بارسونس بالاشراف على تنفيذ وادارة المشروع تحت ادارة مجموعة المشاريع الكبرى التابعة للشركة.

وقال الرشيد: وضعنا في الاعتبار وكهدف اساسي في مرحلة التنفيذ اهمية الالتزام الدقيق والمتكامل بقواعد الامن والسلامة لجميع العاملين في المشروع وتطبيقه النظم المحددة بكل دقة لضمان اكمال العمل من دون وقوع اي حوادث، واشار الرشيد الى انه سيتم انشاء المشروع على موقع بمساحة 380 الف متر مربع وبمسطح يبلغ 80 الف متر مربع وقد صمم المستشفى بسعة تبلغ 300 سرير مجهز بجميع الاجهزة والمعدات الطبية والاثاث الكامل وذلك لتقديم العلاج الاولي والثانوي للعاملين بالقطاع النفطي وعائلاتهم، مشيرا الى ان مبنى المستشفى يتكون من اربعة طوابق وسرداب يحتوي على الخدمات وملجأ للطوارئ، كما يشمل المشروع مواقف تتسع لـ 1033 سيارة بخلاف مواقف الاطباء ومهبط للطائرات العمودية ومحطات التحويل الكهربائية وخزانات المياه والوقود الاحتياطية واعمال البنية التحتية مع ربطها بالشبكات العامة واعمال تجميل الموقع والاسوار ونظم الامن والسلامة، كما يشتمل المشروع ايضا على 5 مبان سكنية للجهاز الطبي بالمستشفى ويتكون كل مبنى من دورين وبسعة اجمالية تبلغ 254 استوديو.

الشيخ د.إبراهيم الدعيج يضغط الزر إيذانا بوضع حجر الأساس

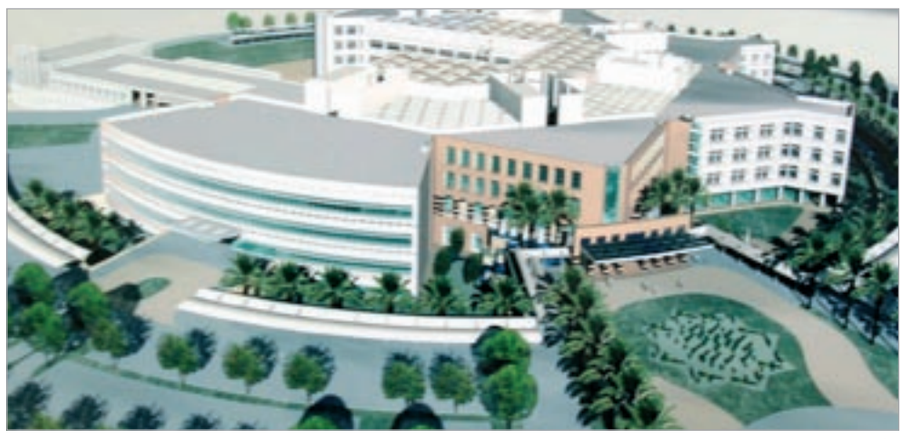

ماكيت للمستشفى الجديد

الفريح تدعو مرضى السلياك لأخذ الحيطة والحذر من مستحضرات التجميل

حنان عبدالمعبود

دعت الباحثة الكويتية رئيسة فريق التوعية بالسلياك من مركز العمل التطوعي المستشارة سعاد الفريح مرضى السلياك الى أخذ الحيطة والحذر من مستحضرات التجميل المحتوية على القمح أو جنين القمح أو قشرته خاصة تلك التي تتصل اتصالا مباشرا بالأيدي والفم كالكريمات ومستحضرات تجميل الشفاه.

وأوضحت الباحثة في تصريح لها ان نسبة الاصابة بالمرض بدأت في الازدياد حتى وصلت الى خمسة أضعاف خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، مشيرة إلى أن النسبة تزداد كلما تقدم عمر الانسان، وازداد تناوله للجلوتين الموجود في القمح والشعير والجاودر حسب دراسة أميركية جديدة.

ودعت المستشارة الفريح المرضى الى الالتزام بالحمية الخالية من الجلوتين لتفادي تطور اعراض هذا المرض، لاسيما ان الدراسات أثبتت ارتباطه بالأمراض العصبية وأهمها تلف الدماغ، مبينة أن 57٪ من المصابين بالأمراض العصبية المختلفة لا يستطيعون هضم الطعام.

كما شددت على المرضى بضرورة الفحص والتأكد من اصابتهم بالمرض وخصوصا مرضى التصلب المتعدد. وأشارت الفريح الى أن مرض السلياك يتسبب في تحسس الامعاء الدقيقة للجلوتين الموجود في بروتين القمح والشعير والشوفان والحنطة ويمكن تشخيص المرض بطريقتين: الأولى تحليل الدم ويعطي تشخيصا دقيقا بنسبة 90٪، والثانية عبر المنظار الذي يؤكد الاصابة بالمرض من عدمها.

وبينت أن السلياك مرض متشعب ومرتبط بأمراض أخرى، كما اثبتت الدراسات ان الاشخاص الاكثر عرضة للإصابة بهذا المرض هم أقارب مرضى السلياك ومرضى متلازمة داون ومرضى متلازمة تيرنر أيضا.

وأضافت أن عدد المصابين بهذا المرض في الكويت يقدر بأكثر من ثمانية الاف مريض وفقا لإحصاءات عالمية وأبرز اعراضه تقلصات في الأمعاء وانتفاخ البطن وازدياد شديد في الشهية أو نقصانها وحموضة المعدة وكثرة الغازات وآلام الظهر والامساك أو الاسهال والتورم والضعف الشديد والاجهاد وتشقق اللسان وتقلص العضلات وجفاف الجلد.

وأضافت الفريح أن الفريق الكويتي التطوعي للتوعية عن السلياك، قد شارك في كرنفال «مسيرة في حب الكويت» خلال الاحتفال بعيدي الوطني والتحرير، وتم خلالها توزيع 2000 نسخة من أول بروشور توعوي عن السلياك.